كارثة الدويقة تحذرنا

صرف صحى أو كوارث جديدة!

تسرب مياه الصرف الصحى كان أحد الأسباب الرئيسية فى حدوث كارثة الدويقة نظراً لتسلل هذه المياه داخل الصخور وعمل فواصل وكسور فيها سهلت انفصالها وتساقطها.

الخطر ما يؤكده خبراء البنية الأساسية والتخطيط العمرانى أن مياه الصرف الصحى تتسرب عادة إلى التربة فى حالة عدم وجود شبكات صرف صحى، وترفع منسوب المياه الجوفية فتحدث خلخلة فى التربة مما قد يؤدى إلى حدوث انهيارات للمساكن ويزداد خطورة ذلك بما كشف عنه تقرير التنمية البشرية من أن ٤٠٪ من المدن و٩٦٪ من القرى تفتقد خدمات الصرف الصحى مما قد يهدد بوقوع كوارث أخرى فى مناطق شتى.

انسداد مواسير المجارى أصبح مشهداً يومياً فى شوارع المدن

● مد شبكات الصرف الصحى فى العشوائيات صعب لعدم تخطيط المبانى فيها

تحقيق: طه فرغلي - عبداللطيف حامد

مسئولو شركات مياه الشرب والصرف الصحى يؤكدون أن هناك خطة للانتهاء من شبكات الصرف الصحى فى المدن خلال الخطة الخمسية الحالية، وأن فاتورة الانتهاء من هذه الشبكات علي مستوى الجمهورية تقدر بنحو ٦٠ مليار جنيه، ويؤكدون أيضاً أن عام ٢٠٣٧ هو المستهدف للانتهاء من مشاريع الصرف الصحى نهائياً.

وفقاً لتقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨ فإن ٤٠٪ من المدن تعانى من غياب خدمات الصرف الصحى، وتظهر المشكلة أكثر فى القرى، حيث إن ٩٦٪ منها لاتغطيها الشبكة العامة للصرف ألصحى.

وأكثر المحافظات التى تعانى من أزمة الصرف الصحى هى قنا حيث إن ٩.٥٪ فقط من الأسر هى التى لديها صرف صحى تليها محافظة أسيوط ٩.٦٪ ثم سوهاج ١٢.١٪. أما أقل المحافظات التى تعانى من أزمة الصرف الصحى ، فهى القاهرة حيث ان ٩٨.٢٪ من الأسر لديها خدمات الصرف الصحى، تليها بورسعيد ٨٩.٥٪، ثم السويس ٨٩.٢٪. وبصفة عامة فان عدد الأسر التى لديها صرف صحى بمحافظات الوجه البحرى ٤٨.٥٪ وبالوجه القبلى ٣٠.٥٪ أما محافظات الحدود فهى الأعلى ٤٩.٥٪.

يقول سامى عمارة محافظ المنوفية الحالى والرئيس السابق للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى أن مشكلة الصرف الصحى فى المدن فى طريقها للحل وفى الوقت الحالى فإن ٧٠٪ من المدن تغطيها شبكة الصرف الصحى ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٠٪ فى الخطة الخمسية الحالية. وفى المنوفية على سبيل المثال نحن بصدد أن تصل خدمات الصرف الصحى لكل المدن خلال شهر بعد الانتهاء من محطة الصرف بالشرفا.

ولكن مشكلة الصرف الصحى الحقيقية فى القرى حيث يعانى أغلبها من غيابه وهذا يرجع إلى أن استثمارات الصرف الصحى باهظة حيث ان تكلفة متر الصرف الصحى الواحد نحو ٤ آلاف جنيه فلكى ننشىء محطة للصرف الصحى طاقتها ٣٠ ألف متر فإن تكلفتها تصل إلى ١٢٠ مليون جنيه.

فاتورة شبكات الصرف

والاستثمارات المطلوبة من الصرف الصحى لتغطية القرى على مستوى الجمهورية تقدر بـ ١٢٠ مليار جنيه ولكن قمنا باعداد منظومة اقتصادية حديثة تناسب ظروف القرى فتم تخفيض الميزانية إلى النصف ونحتاج حالياً إلى ٦٠ مليار جنيه والرئيس مبارك أمر بتدبير ٢٠ مليار جنيه من ناتج تدوير الأصول لاستثمارات الصرف الصحى بالقرى المصرية.

ونسبة تغطية القرى بالصرف الصحى كانت ٤٪، ولكن اعتقد انها حالياً زادت ووصلت إلى ٦٪أو٧٪ وإذا أضفنا القرى التى بها مشاريع صرف صحى مفتوحة فإن النسبة تصل إلى ١١٪ والـ ٢٠ مليار جنيه التى تم تدبيرها تجعل النسبة تصل فى الخطة الخمسية الحالية ٤٠٪.

وقد تم تشكيل لجنة من الوزارات المعنية «الاسكان والرى والتنمية المحلية والصحة والبيئة» لتحديد أولويات العمل فى مشروعات الصرف الصحى. وسيتم البدء فى القرى القريبة من المجارى المائية، ثم القرى ذات منسوب المياه الجوفية المرتفع، ثم القرى ذات الكثافات السكانية العالية وهناك ٤١٦ قرية جار تنفيذ مشروعات الصرف الصحى بها ، وهذه القرى سيكون لها الأولوية فى استكمال المشروعات بها، ثم يبدأ بعد ذلك العمل فى ١٣٩٥ قرية القريبة من المجارى المائية.

أما بالنسبة للعشوائيات فهى تنقسم إلى العشوائيات التى تقع خارج الحيز العمرانى فهذه يعاد تخطيطها وضمها للاحوزة العمرانية ويتم توصيل المرافق لها بما فيها الصرف الصحى أما العشوائيات التى بنيت داخل الأحوزة العمرانية يتم تطويرها بحيث يعاد تخطيطها والبعض يتم إزالته بشكل كامل.

ارتفاع التكلفة

اللواء أحمد عابدين رئيس شركة المياه والصرف الصحى بالدقهلية يقول إن العائق الرئيسى لتنفيذ شبكة صرف صحى متكاملة هو ارتفاع التكلفة ، حيث ان تكلفة المتر المكعب من الصرف الصحى المعالج تعادل ٤ أضعاف تكلفة المتر المكعب مياه شرب نظر للحاجة لانشاء شبكات انحدار ومحطات رفع ومحطات معالجة لمياه الصرف ، مما يجعل الدولة تتوسع فى مد شبكة مياه الشرب إلى العديد من المناطق سواء فى الريف أو المدن دون أن تتمكن من تنفيذ شبكات الصرف الصحى اللازمة خصوصاً مع التوسعات العمرانية الجديدة والعشوائيات بمعدلات كبيرة تفوق الميزانيات المرصودة للصرف الصحى، وأن القطاع الريفى الذى يمثل من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من التعداد السكانى يحتاج لأكثر من ١٠٠ مليار جنيه للانتهاء من شبكات الصرف الصحى المطلوبة، بالإضافة إلى مشكلة الصرف الصناعى، حيث ان المصانع الواقعة فى الكتل السكانية لا تقوم بعمل معالجة لصرفها الصناعى بل تلقى به فى شبكة الصرف الصحى مما يدمر هذه الشبكة بفعل المواد الكيماوية، فضلاً عن تلوث التربة والمصارف الزراعية التى تصرف فيها مياه الصرف الصحى المعالجة ويترتب على ذلك كله زيادة نسبة المياه الجوفية فى التربة وأسفل المنازل، وفى بعض الأحيان تكون هذه المياه على مستوى سطح الأرض فتحدث الانهيارات.

خطة الصيانة

وليس صحيحاً أن شبكة الصرف الصحى فى مصر تهالكت تماماً لأن عمرها لم يتجاوز ٢٠ عاماً بينما عمرها الافتراضى يصل لنحو ٤٠ عاماً ، وهناك خطة للاحلال والتجديد فى الشبكة على مستوى الجمهورية تم وضعها منذ عامين فقط وقد انفق بناء على هذه الخطة فى العام الماضى نحو ٨٠٠ مليون جنيه فى عمليات الصيانة والتجديدات وارتفع هذا المبلغ إلى مليار جنيه هذا العام.

وهناك مكاتب استشارية فى كل محافظة تعكف على دراسة الوضع فيها للقيام بعمليات الاحلال والتجديدات والانشاءات المطلوبة، وهناك اعتمادات مالية للانتهاء من مشروعات الصرف الصحى فى أغلب المدن خلال عامين بالإضافة لتخصيص ٢٠ مليار جنيه هذا العام للقطاع الريفى.

أزمة العشوائيات

وليس نقص التمويل فقط هو الذى يعوق تنفيذ شبكات الصرف الصحى فالعشوائيات أيضاً تمثل عائقا كما ترى المهندسة نادية عبده رئيسة شركة مياه الشرب والصرف الصحى بالإسكندرية وتقول إن الامتداد العشوائى السريع فى العديد من المحافظات دون تخطيط يجعل من الصعب تنفيذ شبكات صرف صحى، حيث يحتاج الأمر إلى مساحات كبيرة لانشاء محطات تنقية المخلفات، ومحطات رفع، وعمل مسارات انحدار، أما بالنسبة للقرى من الممكن التغلب على مشكلة نقص التمويل بعمل صرف صحى تقليدى على غرار ما هو موجود فى القطاع الريفى فى الكثير من الدول مثل الهند والصين وباكستان.

التأخر قبل العشوائيات

لكن د. محمد رضا حجاج أستاذ البنية الأساسية بجامعة القاهرة يقول إن نسبة الصرف الصحى الآن لاتتجاوز ٣٢٪ فى المدن وأقل من ٥٪ فى المناطق الريفية، ورغم ذلك لا توجد سياسة واضحة للوزارات والهيئات المعنية بمواجهة مشكلة الصرف الصحى بدءاً من وزارة الاسكان والهيئة القومية للمجتمعات العمرانية، والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى وجهاز التعمير، حيث ان المفروض أن تكون هناك خطة واحدة بها آليات للبدء بالمناطق المحرومة من الصرف الصحى بدلاً من التركيز على المدن الجديدة ومشروعات الاسكان العقارى الفاخر فقط على حساب المناطق العشوائية والريف.

خطأ كبير

ويرى الدكتور محمد عبدالباقى مدير مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية بجامعة عين شمس أن الدولة ممثلة فى وزارة الاسكان ارتكبت خطأ كبيراً عندما حاولت تحسين أوضاع العشوائيات والقرى بإدخال شبكات مياه الشرب دون أن تؤهل هذه المناطق بشبكات الصرف الصحى بحجة أن هناك خزانات التحليل - الطرنشات - التى يمكن استخدامها لفترة زمنية حتى يتم توفير الاعتمادات اللازمة، فقد ترتب على ذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية فى الأرض الأمر الذى ادت لحدوث خلخلة فى التربة ، هبوط أجزاء منها، فى حين أنه كان من الممكن الاستفادة من هذه المياه فى رى بعض المساحات من الأشجار الخشبية خاصة فى الريف.

الاختيار الصعب

ويقول الدكتور سامح عبد الجواد أستاذ البنية الأساسية نحن لدينا حوالى ٢٢ مليون متر مكعب يومياً من مياه الشرب فى حين أن الصرف الصحى حوالى ١١ مليون متر مكعب فقط مما يعنى أن لدينا ١١ مليون متر مكعب لاتصرف بطريقة سليمة وليس لهما خدمات ويكون الصرف اما عن طريق نظام «الطرنشات» أو غيرها.

ويحدد الدكتور بهاء بكرى أستاذ التخطيط العمرانى والبيئى قيمة فاتورة توصيل الصرف الصحى للمناطق المحرومة منها وإحلال وتجديد الشبكة القديمة بما لايقل عن ٢٠٠ مليار جنيه.

غياب خطة حكومية للصرف الصحى دفع الأهالى لعمل الطرنشات

● ٤٠٪ من المدن و٩٦٪ من القرى تفتقد لخدمات الصرف الصحى

● غياب شبكات الصرف يزيد المياه الجوفية ويهدد بحدوث انهيارات المنازل